الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
30 June 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فرناندير ..... (هندوراس)

المحتويات

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61005 (A)
0261005

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

١ - **الرئيس:** أعلن أن رئيس الجمعية العامة طلب إلى رؤساء جميع اللجان الرئيسية أن يحرصوا على ألا يفضي التداول بشأن مشاريع القرارات إلى إعداد تقارير متكررة، مستجيبا بذلك للنداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء من أجل ترشيد التقارير في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387). وقال إنه يعول من ثم على تعاون جميع الوفود بشأن هذه المسألة التي تؤثر كما يعلم الجميع على الحالة المالية للمنظمة.

المناقشة العامة

٢ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى أن تطور الاقتصاد العالمي لا يتفق مع التوقعات التي صدرت قبل سنة. فرغم بوادر الانتعاش في البلدان المصنعة، سجل الطلب المحلي انخفاضا شديدا في اليابان والولايات المتحدة واجتاحت أزمة مالية أمريكا اللاتينية، مما أثر إلى حد كبير في آفاق النمو. ولذلك، نُقحت توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٢ بل وحتى لعام ٢٠٠٣ تنقيحا تنازليا. ويعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب: أولها، إمكانية تأثير الوضع الجغرافي السياسي السائد في بعض المناطق على اقتصادات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وثانيها، عدم معرفة كافة عواقب انهيار الأسواق المالية بعد، وإمكانية حدوث انخفاض حاد في الاستهلاك المحلي؛ وثالث هذه الأسباب، استمرار وجود اختلالات كبيرة في التجارة وهشاشة النظم المالية والمصرفية في العديد من البلدان واستمرار مشاكل الديون والميزانية في البلدان النامية. ولا ينبغي إغفال العدد الكبير من الكوارث الطبيعية التي حدثت في العام الماضي والتي أثرت في اقتصادات بعض البلدان.

٣ - وقال إنه على الرغم من توجس العديد خيفة من أن المجتمع الدولي لن يكون لديه متسع من الوقت لبحث المشاكل الإنمائية لانشغاله البالغ بمكافحة الإرهاب بعد وقوع أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فإن المؤتمرات المقرر عقدها قد عُقدت وحققت نتائج وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فقد تولَّد عن المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وغيرها من المناسبات ما أصبح يسمى ''النظام المتعدد الأطراف الجديد''. وأشار إلى أنه كان ثمة تمييز بين النظام المتعدد الأطراف الذي يُعتبر بمثابة مجموعة من القواعد الإجرائية المتعلقة بالتجارة والتمويل المدروسة خارج نطاق الأمم المتحدة بمعناها الدقيق، والتعاون الدولي من أجل التنمية، الذي يعتبر شكلا من أشكال العمل الموضوعي الذي تختص به الأمم المتحدة في المقام الأول. بيد أن هذا التمييز بات يكتنفه الغموض إذ أصبح التعاون الدولي من أجل التنمية يخضع بشكل متزايد للقواعد الإجرائية.

٤ - وأضاف أن مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في السنوات العشر الأخيرة كانت تهدف أيضا إلى توجيه النظام التجاري والمالي المتعدد الأطراف. موضحا أن جولات المفاوضات التجارية الدولية لا ينبغي أن تعتبر وسائل لوضع القواعد المتعلقة بتحرير التجارة فحسب، بل أيضا وسائل لتعزيز التنمية وتقليص التفاوت بين البلدان. وأشار إلى أن مؤتمري الدوحة ومونتيري على وجه الخصوص ساهما في زيادة التقارب بين النظام المتعدد الأطراف والتعاون الدولي من أجل التنمية. وأوضح أن مؤتمر مونتيري بحث سبل تغيير الطريقة التي يُنظر بها إلى النظام المالي العالمي. فقبل أربع سنوات، كان يُنظر إلى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على أنه حكر على المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة

العالمية. بل وقبل ثلاث سنوات، لم يكن يبدو من الممكن تنظيم مؤتمر كبير بشأن تمويل التنمية تحت رعاية الأمم المتحدة يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات. ومع ذلك، من المعترف به الآن أن الأمم المتحدة تعتبر ركنا أساسيا في عملية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. ويتمثل التحدي الذي تواجهه اللجنة الثانية في تحديد الطريقة التي يمكن بها متابعة مؤتمر مونتيري الذي حدد دورا للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأفاد أنه من المستصوب، في ضوء نتائج المؤتمر، بحث هذه المسائل في شموليتها ودمج الشواغل الإنمائية في السياسات المالية.

٥ - وفيما يتعلق بمؤتمر قمة جوهانسبرغ، قال إنه مؤتمر مختلف إلى حد ما، إذ ركّز أساسا على تنفيذ القرارات السابقة. فقد سبق اتخاذ مبادرات بشأن نمطي الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي هذا الصدد، ذهب برنامج جوهانسبرغ إلى أبعد من جدول أعمال القرن ٢١ بكثير، إذ دعا إلى تنفيذ برنامج على مدى عشر سنوات يُعنى بأنماط الاستهلاك المستدامة وتناول مجالات عديدة من قبيل الطاقة والتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك. وأضاف أن الأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة لا تنحصر في إعداد أُطُر السياسات لفائدة البلدان النامية، وإنما أيضا وضع أطر سياسات عن السبل التي تنتهجها البلدان الأكثر غنى لتحقيق التنمية. وأوضح أن الإسهام الحقيقي لمؤتمر جوهانسبرغ تمثل بلا شك في تحديد الأهداف والجداول الزمنية.

٦ - وأشار إلى أن المبادرات البرنامجية التي تعلنها الأمم المتحدة غالبا ما تندرج ضمن مشاريع الشراكة. وأوضح أن الشراكات تنشأ أولا وقبل كل شيء عن فكرة الاستفادة من الحيوية والابتكار التي تتسم بها المشاريع المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. وتنشأ أيضا عن ضرورة الجمع بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة لدى إعداد البرامج وليس في مرحلة تدفق الأموال. وأوضح أن الشراكات لا يمكن أن تكون بديلا لبرامج العمل المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي ولكنها مكملا هاما على مستوى تنفيذ المشاريع. واستطرد يقول إن أطر السياسيات التي تحددها الأمم المتحدة لا ينبغي أن تؤثر في إجراءات السلطات العامة فحسب، بل أيضا في إجراءات جميع الفاعلين المؤثرين في التنمية المستدامة.

٧ - وأشار إلى أن أعمال الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باتت، خلال السنوات العشر الماضية، أكثر مصداقية ووضوحا مع إشراك المجتمع المدني في المؤتمرات المعقودة لتناول هذه المواضيع. فقد قام المجتمع المدني الدولي بدور أساسي في توجيه أعمال المنظمة، ولا سيما اعتماد جدول أعمال القرن ٢١. وباتت العلاقات الدولية أكثر تعقدا اليوم بفعل تأثير هذا المجتمع المدني نفسه.

٨ - واختتم قائلا إن مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة ينبغي أن تركز على تنفيذ القرارات التي اتُخذت حتى وإن لم تتمكن المؤتمرات السابقة من التوصل إلى توافق آراء بشأن عدد من المسائل، وبخاصة العولمة والتكنولوجيا الجديدة ونقلها. ومن الضروري أيضا متابعة ورصد تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل كفالة الاتساق. وعلاوة على ذلك، وكما أكد الأمين العام في تقريره عن تعزيز المنظمة (A/57/387)، من المهم تقليص عدد التقارير والاجتماعات في إطار عملية المتابعة والرصد تلك نظرا لمحدودية موارد المنظمة.

٩ - **السيد بالينيا** (فنزويلا): تكلم متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إنه سيحاول بدوره تحديد معالم السياق الحالي. وأكد أن السنة اتسمت بمجموعة من الالتزامات المقطوعة لفتح عهد جديد. فبعد تحديد الأهداف الإنمائية للألفية في إعلان الألفية الصادر عام ٢٠٠٠، جاء المؤتمران الرئيسيان المعقودان في مونتيري وجوهانسبرغ ليجسدا أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في قيام نظام اقتصادي جديد.

والواقع أن من الممكن تعزيز التعاون الدولي والتحول في العلاقات الاقتصادية الدولية لو تم الوفاء بالالتزامات المقطوعة ووفرت الجمعية العامة الدعم اللازم في الحاضر والمستقبل.

١٠ - وقال إن الوضع ليس مشجعا جدا. فالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو جعلت البلدان النامية في وضع أكثر تدهورا. ورأى أنه من الضروري إيجاد سُبل مبتكرة لحشد الموارد والتكنولوجيات لأغراض التنمية ولا بد من قبول هذا التحدي الكبير لتجنب استمرار الفجوات الحالية وإخلالها بمصداقية النظام المتعدد الأطراف. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى اعتماد سياسات اقتصادية تشجع على استئناف وتيرة النمو الاقتصادي وتكفل قدرا أكبر من الاستقرار في العالم أجمع وإلى إعادة تأكيد إرادتها السياسية للعمل على تحقيق التنمية.

١١ - وأضاف أن العولمة أعطت لهذه المشاكل بُعدا آخر: إذ فُتحت سبلا جديدة غير أن فوائدها توزع على نحو غير متكافئ. وأكد أن مشاكل البلدان النامية ستتفاقم وستستمر إذا لم تعمل البلدان المتقدمة النمو على عكس هذا الاتجاه. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تطلب من المجتمع الدولي جعل النظام الاقتصادي الدولي أكثر عدلا عن طريق السماح للبلدان النامية بالمشاركة في اتخاذ القرارات والاستفادة من العولمة.

١٢ - وقال إن التجارة تعتبر من محركات التنمية ومن ثم من المهم تعديل النظام التجاري العالمي لكي تحتل احتياجات البلدان النامية ومصالحها مكانة بارزة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن على منظمة التجارة العالمية أن تقوم بدور أكبر في زيادة وتيرة النمو وكفالة استفادة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من فوائده. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي زيادة إمكانيات وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وإلغاء استخدام تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية في أغراض حمائية. وقال إن المؤتمر الوزاري الذي عقدته المنظمة في دورتها الرابعة في الدوحة ولّد الآمال في هذا المجال، لكن التقدم المحرز حتى الآن لا يزال غير كافٍ.

١٣ - وأشار إلى أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مؤتمر مونتيري) مكّن من التقريب بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة ومن تناول مسألة التنمية بصورة شاملة من أجل جعلها أولوية عالمية. وأكد أن عقد هذا المؤتمر يعتبر في حد ذاته نجاحا. غير أن المؤتمر ليس إلا بداية عملية تهدف إلى الإسراع بتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية وتيسير تدفقها وتحسين مستوى تمويل التنمية المستدامة.

١٤ - وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ) قد عقد بعدما لاحظ المجتمع الدولي أن الأهداف المنصوص عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) لم تتحقق. وقد تميز باعتماد خطة تنفيذية بيّنت أهمية تعزيز التعاون الدولي لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك واعتماد إدارة متكاملة للموارد الطبيعية وإعادة تأكيد أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأكد أن الجمعية العامة عليها أن تنفذ الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر القمة. ولذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ تدعو المجتمع الدولي إلى العمل على كفالة تنفيذ الخطة التنفيذية. ويعتبر الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر والاعتراف بصندوق البيئة العالمية كأداة لتمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أمثلة للإجراءات المحددة التي يجب دعمها بإرادة سياسية وتدابير عملية حتى تحدث تأثيرها.

١٥ - وبصدد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، قال إنها خطوة كبرى بالنسبة لقارة نامية بأسرها. وتحتاج هذه الشراكة إلى كل تعاون ودعم من جانب المجتمع الدولي.

ولذا وافقت مجموعة الـ ٧٧ على إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وحثت المجتمع الدولي على المساعدة على تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وإعلان بروكسل (A/CONF.191/12).

١٦ - وفي إشارة إلى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قال إن المؤتمر سيعالج مسائل عدة تتصل بالمعلومات والاتصالات. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ تأمل في أن يكون المؤتمر مناسبة لاعتماد إعلان مبادئ وخطة عمل تهدف إلى تشجيع التطور الفعال في مجتمع المعلومات والإسهام في الحد من الفجوة الرقمية.

١٧ - واختتم قائلا إن على الجمعية العامة أن تواجه التحدي الكبير المتمثل في الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الأمم المتحدة يتوقف الاعتراف بالدبلوماسية المتعددة الأطراف كأداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكدليل على التضامن العالمي من أجل تحقيق عالم أفضل.

١٨ - **السيدة لوي** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي وقالت إن بيانها يحظى بتأييد بلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المرتبطة به - تركيا وقبرص ومالطة - وكذلك بتأييد أيسلندا بوصفها بلدا عضوا في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

١٩ - ولدى استعراضها أحداث عام ٢٠٠٢، لفتت الانتباه إلى نجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة) ومؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ اللذين تناولا قضايا تدخل في صميم أعمال اللجنة الثانية ألا وهي: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم. وأشارت إلى أن هذا العام تميز أيضا بالعمل على إقامة شراكة جديدة من أجل التنمية المستدامة تقوم فيها اللجنة الثانية بدور حيوي وتساعد على جعل العولمة منصفة وشاملة للجميع.

٢٠ - وأعربت عن اعتقاد الاتحاد الأوروبي بأن إعلان الألفية يشكل إطار العمل الرئيسي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن إعلان الألفية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ يحددان أهدافا ملموسة وقابلة للقياس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مضيفة أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تأخذ زمام المبادرة لتنفيذ تلك الأهداف دون تأخير، بتنسيق مع باقي المؤسسات، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٢١ - واستطردت تقول إن اللجنة الثانية ينبغي لها أن تؤكد فعاليتها في هذه العملية وفي إنفاذ إعلان الألفية ونتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ. وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة وفق ما جاء في تقريره الأخير المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات" (A/57/387). وأشارت إلى ضرورة تكملة الجهود المبذولة على مستوى الأمانة العامة بجهود تبذل على المستوى الحكومي الدولي من خلال الجمعية العامة واللجنتين الثانية والثالثة. وأضافت أن اللجنة الثانية ينبغي لها أن تصوغ قرارات دقيقة في مجالات اختصاصها وأن تستعرض أساليب عملها من أجل زيادة تأثيرها وتلافي احتمالات التداخل معها.

٢٢ - وأردفت تقول إن اللجنة الثانية ينبغي لها أن تركز في المقام الأول على كفالة تساوق السياسات وتوفير الدعم للجهود التنفيذية التي تبذل على الصعيد الوطني استنادا إلى استراتيجيات مكافحة الفقر، وحفز التنمية الوطنية وكفالة

تنفيذ نتائج المؤتمرين وخطة الأمم المتحدة الإطارية للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى تأييد اللجنة الثانية لبرنامج الاتحاد الأفريقي (برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا).

٢٣ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أيضا بأنه ينبغي للجنة أن تكفل متابعة متسقة لإعلان الألفية ولنتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ وغيرهما من مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى.

٢٤ - وأضافت أنه من الضروري لهذه الغاية تعزيز دور الجمعية العامة في إطار المتابعة، بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي ضوء روح الشراكة الجديدة مع أصحاب المصلحة، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ودعت إلى إيلاء الاهتمام للأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة بمشاركة ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٥ - وختمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي قد أعرب في مناسبات عديدة عن التزامه بجدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وبالجهود المبذولة لتنفيذه. وأعربت عن أملها في أن يتجلى من الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة مدى التزامها بالسير على هذا الطريق الذي اختارته عن حق في العام الماضي.

٢٦ - **السيد سينسر** (المكسيك): قال إن من الممكن قياس مدى تنفيذ جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة من خلال النتائج الملموسة، مؤكدا على إجبارية المساءلة أمام المجتمع الدولي. ولذلك، اعتبر من الضروري وضع مؤشرات تتيح قياس التقدم المحرز وحصر الصعوبات المصادفة وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لسد الثغرات.

٢٧ - وأكد أن بلده يرى أن من الضروري مراعاة هذه الأولوية في الحوار السياسي الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

٢٨ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد أبدى رغبته في مونتيري في اعتماد نهج جديد لمقاربة المواضيع الرئيسية المتصلة بتمويل التنمية من خلال السعي إلى كفالة تضافر الجهود على نحو أمثل. وأضاف أن توافق آراء مونتيري ينبغي أن يكون دليلا يفضي إلى وضع نموذج لنظام اقتصادي عالمي يستفيد فيه الجميع من العولمة وتتحقق في ظله التنمية في جميع أرجاء العالم.

٢٩ - وأشار إلى اتخاذ خطوة أولى تعتبر صعبة لكن لا مناص منها وتتمثل في إقامة شراكة عالمية كبرى لتمويل التنمية تقوم فيها الأمم المتحدة بدور رئيسي من خلال إيلاء الأولوية للتنمية والقضاء على الفقر. وأضاف أن هذا الجهد ينبغي أن يُبذل من خلال تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة.

٣٠ - ودعا إلى تحديث المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف لتمكينها من تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين ومعالجة مظاهر اللامساواة العميقة السائدة بين الاقتصادات ذات المستويات الإنمائية المختلفة. وأكد على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار. وذكر أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي تشرفت المكسيك باستضافته، يتيح فرصة مثالية للمجتمع الدولي لمواجهة التهديدات الحمائية ولجعل التنمية تحظى بالأولوية التي حددها لها.

٣١ - وأوضح أن من بين أولويات عمل اللجنة الثانية كفالة متابعة توافق آراء مونتيري على مستويين اثنين هما إحياء الحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها. وأشار إلى أن بلده يقترح دمج

قرارات اللجنة الثانية المختلفة بشأن المواضيع التي سبق إدراجها في جدول أعمال مونتيري في قرار واحد ذي صبغة سياسية.

٣٢ - وينبغي أيضا للجنة الثانية أن تؤكد عزمها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر قمة جوهانسبرغ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة مع إيلاء الاهتمام اللازم لجملة من الأولويات منها ما يلي:

(أ) الحفاظ على التنوع البيولوجي وكفالة العدل والإنصاف في تقاسم الفوائد المتأتية من استخدام الموارد الوراثية؛

(ب) كفالة الإدارة المستدامة لموارد المياه ومصادر الطاقة؛

(ج) الحد من تأثر العالم بتغيرات المناخ من خلال الدعم القوي لبروتوكول كيوتو؛

(د) صياغة استراتيجية شاملة لمنع وقوع الكوارث الطبيعية ومواجهتها.

٣٣ - وختم قائلا إن المكسيك تؤيد نظام متعدد الأطراف كما وصفه الأمين العام في تقريره الأخير (A/57/387) وعلى استعداد لبذل قصارى جهودها للمشاركة في أي شراكة تكفل الوفاء بجميع الالتزامات الموافق عليها في إعلان الألفية وفي الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ.

٣٤ - **السيدة ندهلوفو** (جنوب أفريقيا): قالت إن السنة الماضية تميزت بتنظيم حدثين إنمائيين دوليين هامين للغاية هما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. وأشارت إلى أن الالتزامات المنبثقة عن هذين الحدثين والمتمثلة في توافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ التنفيذية تجسد ما اتفق عليه المجتمع الدولي من أهداف خلال المؤتمرات الدولية الكبرى المعقودة في التسعينات وخلال مؤتمر قمة الألفية. وأكدت على ضرورة تحقيق هذه الأهداف معتبرة إعلان جوهانسبرغ وخطة تنفيذ مؤتمر جوهانسبرغ التزاما جديدا في هذا الصدد. وقالت إن مؤتمر قمة جوهانسبرغ شكّل فرصة لإعادة تأكيد ما للقضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وإدارة الموارد الطبيعية من دور مركزي في تحقيق التنمية المستدامة. وذكرت أن خطة جوهانسبرغ التنفيذية تحدد أهدافا جديدة في مجالات ذات أهمية حاسمة بالنسبة للقضاء على الفقر من قبيل زيادة إمكانيات الحصول على المياه والطاقة، والمستوطنات البشرية، بل وحتى المرافق الصحية، والزراعة ومصائد الأسماك. وأشارت إلى قرارات هامة أخرى منها إنشاء صندوق عالمي للتضامن والتفاوض بشأن نظام دولي جديد في مجال التنوع البيولوجي. وقالت إن المشاركين خلصوا إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية وإدخال تغييرات على معدلات التبادل التجاري الدولية. وأشارت إلى أن مؤتمر القمة قد برهن أيضا على أهمية التعاون بين الحكومات والمجموعات الرئيسية، مؤكدة أهمية تنفيذ مختلف مبادرات الشراكة المعلنة في جوهانسبرغ.

٣٥ - وأفادت أن اللجنة سوف تباشر أيضا متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إذ ينبغي لها على سبيل المثال أن تستأنف الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي لها، في الوقت ذاته، ألا تغفل التطورات التي حدثت مؤخرا في الاقتصاد العالمي وتأثير تلك التطورات على التنمية. وعلاوة على ذلك، أفادت أن مؤتمر الدوحة الوزاري قد سلم بأهمية جعل احتياجات البلدان النامية في محور النظام التجاري المتعدد الأطراف وأكدت على ضرورة كفالة التنفيذ المتوازن لنتائج الدوحة ومعالجة شواغل البلدان النامية.

٣٦ - ومضت تقول أن العام الماضي تميَّز أيضا بتدشين الاتحاد الأفريقي وبتأكيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو برنامج يهدف إلى إنعاش أفريقيا اجتماعيا واقتصاديا ويحل محل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات كإطار للسياسات الإنمائية في أفريقيا. واستدركت قائلة إن وفدها يدرك أن الفقر والتخلف ليسا حكرا على أفريقيا. وهو عازم على إبداء تضامنه مع البلدان النامية الأخرى وتقديم الدعم اللازم لها. وفي معرض حديثها عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي أدرجت في جدول أعمال اللجنة، قالت إن وفدها يعتقد بأن مؤتمر القمة ينبغي أن يعالج شواغل البلدان النامية الرئيسية في مجال تجهيز وبث البيانات عن بُعد.

٣٧ - **السيد سليد** (ساموا): تحدث باسم الدول الـ ٣٧ الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الأمم المتحدة وأوضح موقف مجموعة البلدان التي يمثلها والتي تعتبر كلها بلدانا نامية. وقال إن العام الماضي تميز باتخاذ خطوات هامة للغاية على الصعيد الدولي في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: إذ تم اعتماد توافق للآراء في آذار/مارس في مونتيري وتم وضع خطة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان في أيلول/سبتمبر بجوهانسبرغ. وأوضح أن من بين الأهداف الرئيسية تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم. و أشار، في هذا السياق، إلى أربعة أهداف رئيسية هي: ضرورة زيادة المساعدة وتعزيز فعاليتها؛ وضرورة تجديد البلدان المتقدمة النمو التزامها بتقليص الحواجز التجارية؛ وتأمين وصول تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة؛ وتمكين البلدان النامية، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة، من إسماع صوتها بقوة أكبر في المؤسسات المالية العالمية.

٣٨ - وأشار إلى اعتماد الالتزامات السياسية والتوجيهات المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس (A/CONF.167/9) كمعايير لقياس التقدم المحرز خلال السنوات العشر الأخيرة. وأضاف أن خطة جوهانسبرغ التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تهدف إلى تجسيد اتفاقات ريو على الصعيد العالمي. وأوضح أن السمة الرئيسية التي تميزها هي تحديد التنفيذ حسب المناطق والمجالات ذات الخاصيات المشتركة. فهناك على سبيل المثال خطة مستقلة خاصة بأفريقيا تبلورت مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكرس الفصل السابع لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٩ - وأشار إلى أن الفصل السابع يركز على أهمية برنامج عمل بربادوس وينص على إجراء استعراض عام وشامل لتنفيذه في عام ٢٠٠٤، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر بربادوس وأوصي الجمعية العامة بأن تنظر خلال دورتها السابعة والخميس في عقد اجتماع دولي تخصصه لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن برنامج عمل بربادوس هو أول مثال عالمي يجسد جدول أعمال القرن ٢١: إذ كرس لمجموعة من البلدان البالغة الضعف على المستويين الإيكولوجي والاقتصادي. وقال إن الأولويات المحددة فيه لا تزال قائمة، بل أكثر إلحاحا مما مضى، لا سيما بالنظر إلى تدهور البيئة العالمية التي ساء حالها جراء التحضر والضغط الديمغرافي والفقر ومشاكل الإدارة في البلدان النامية. ومن جهة أخرى، أشار إلى أن المجتمع الدولي يستهين إلى حد كبير بمشكلة تغير المناخ الذي يهدد بشكل مباشر وجود بعض البلدان الجزرية. وأكد ضرورة اتخاذ تدابير تكيفية للتقليل من ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أقصى حد ممكن ومساعدة الجزر المنخفضة التي سبق لها أن تعرضت للخطر. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن نظام الطاقة العالمية ليس مستداما في حين

أن مصادر الطاقة المتجددة تتيح آفاقا واعدة. وأعرب عن استياء بلدان التحالف لعدم تحديد أجل في جوهانسبرغ لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ لكنه قال بأنها تؤيد تأييدا تاما مبادرة الاتحاد الأوروبي. وقال أخيرا إن المسائل المتعلقة بالمحيطات حظيت بالاهتمام في خطة جوهانسبرغ، مضيفا أن بلدان التحالف سعدت بالعملية التشاورية التي أتاحت وضع مشاكل المحيطات في صدارة بنود جدول أعمال الجمعية العامة وترى ضرورة مواصلتها.

٤٠ - وختم قائلا إن التقدم المحرز يبيِّن ما لبناء قدرات البلدان الجزرية الصغيرة من أهمية كبرى في المستقبل. وأوضح أن التحدي يتمثل الآن في وضع مبادرة أوسع نطاقا من الصندوق الاستئماني الخاص ببناء القدرات خلال القرن ٢١، تتيح الاستجابة للاحتياجات في مجال بناء القدرات في كافة قطاعات التنمية المستدامة. وأشار إلى أن بلدان التحالف استفادت من أنشطة عدد من المنظمات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي وتدرك ما للتعاون الإقليمي من أهمية خاصة. ولذلك، فإن من الضروري وضع نظام شراكات يقوم على مؤسسات إقليمية ودون إقليمية فعالة من شأنه الاستجابة للاحتياجات العاجلة والبعيدة لسكان البلدان النامية.

٤١ - **السيد جمال الدين** (مصر): قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يمثلان مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها دول الشمال والجنوب وإن بلوغ الأهداف المحددة على الصعيد الحكومي الدولي يجب أن يتم عن طريق إقامة علاقات على أساس المشاركة والتضامن الدولي. وأضاف أن هذه الجهود الدولية ينبغي أن تستند إلى حقيقة أن ظاهرة العولمة أصبحت تفرض تحديات قد تؤدي إلى أزمة ثقة في مصداقية الإطار الدولي متعدد الأطراف كنتيجة لتفاقم معدلات الفقر، وسوء توزيع الدخل. وأوضح أن أي رؤية منصفة للأوضاع لا بد أن تخلص إلى استحالة استمرار الاختلالات القائمة في توزيع الثروة بين شعوب الأرض وانعدام الديمقراطية في اتخاذ القرار، لاسيما في السياسات النقدية التي قد تؤدي إلى انهيار اقتصادات الدول النامية، وتقضي في أيام معدودات على مكاسب التنمية التي تحققت على مدى عقود من الزمن. واستطرد يقول إن ظاهرة العولمة وجدت لتبقى، ولذلك طالبت مصر بضرورة التوصل إلى توافق للآراء حول كيفية زيادة الاستفادة إلى أقصى حد من المزايا التي تتيحها العولمة وحصول كافة الدول على نصيبها العادل منها وعلاج السلبيات الناتجة عنها. وأشار إلى أن عدم استفادة الدول النامية من العولمة بالقدر المطلوب لا يعود فقط إلى السياسات الوطنية التي اتبعتها هذه الدول وإنما بالأساس إلى مصادر الخلل الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي. وأكد أن تجربة العقود الأخيرة أظهرت أن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس في حد ذاته الحل السحري الذي من شأنه تحقيق التنمية، وأنه يجب أن تواكبه إجراءات على المستويين المحلي والدولي لتطوير جودة الحكم الذي ينبغي أن يولى أولوية خاصة في أجندة العمل الدولي وزيادة درجة الشفافية في اتخاذ القرار في المؤسسات الدولية. ورأى أن العمل الدولي المشترك يجب أن ينطلق من حقيقة أن تحقيق التنمية مسؤولية أخلاقية وإنسانية وسياسية مشتركة بين الشمال والجنوب، واعتبر أن تحقيق التناسق والتكامل بين السياسات التي تنتهجها الأمم المتحدة وتلك التي تطبقها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بات يمثل أولوية ملحة في الوقت الحاضر للخروج من الحلقة المفرغة التي تحول دون تحقيق أهداف مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وأردف يقول إن مصر ترى أن من الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة بدورها المحوري في الحفاظ على تكامل السياسات الإنمائية لتعبئة كافة الجهود وصولا إلى تحقيق

التنمية المستدامة للجميع. وأشار إلى أن إصدار الأمم المتحدة لقرارات في المجال الاقتصادي لا يجري تطبيقها بات أمرا غير ذي جدوى، إذ لا يجب أن تصبح هذه القرارات مجرد التزام أدبي قد يتم الأخذ بها أو يتم تجاهلها أو الالتفاف حولها. وقال بأنه يجب اتخاذ إجراءات، وإلا باتت مصداقية التعاون الدولي متعدد الأطراف مهددة في الصميم ولا أدل على ذلك من انخفاض موارد الأنشطة التنفيذية. وأشار إلى أن تحقيق هدف التنمية المستدامة يتطلب التعامل الفعال مع قضية ديون الدول النامية، وتحرير السياسات التجارية للدول الصناعية خاصة في المجالات التي تهم دول الجنوب كمجالات الزراعة والمنسوجات والملابس، وعلاج أسباب عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية، بالإضافة إلى زيادة مساعدات التنمية الرسمية لكي تصل إلى المستويات المتفق عليها دوليا، وقيام الدول المتقدمة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وبتقديم المساعدات الفنية اللازمة إليها، وبالمساهمة في سد الفجوة المعرفية المتزايدة بين الشمال والجنوب حيث باتت هذه الفجوة الخطيرة تمثل أكبر تهديد للجهود الإنمائية الحالية.

٤٣- وأفاد بأن مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مثلت أهمية خاصة في جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدا على ضرورة تنفيذ قرارات هذه القمم وغيرها من الصكوك المعتمدة خلال هذه المؤتمرات واستطرد يقول إن مصر تعتبر أن مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ جاءت محققة لآمال الدول النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، من خلال البناء على قوى الدفع التي تولدت عن قمة الألفية ومؤتمري الدوحة ومونتيري وتمثل أيضا عقدا عالميا جديدا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون الدولي.

٤٤ - وأشار إلى أن بداية الدورة الحالية للجمعية العامة شهدت قيام أفريقيا بتقديم مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا لأول مرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي مبادرة صاغها الأفارقة لصالح أفريقيا انطلاقا من رؤية متكاملة لقضايا القارة ومشكلاتها ومن الآمال العريضة للشعوب الأفريقية وقياداتها السياسية في غد أفضل لأجيالها المقبلة. وقال بأنها تلتزم التزاما تاما بتنفيذ كافة مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبإنشاء الآليات المؤسسة اللازمة لهذا الغرض لدرجة أنها تتجاوز الإعراب عن النيات الحسنة لتجسد مبدأ المسؤولية المتبادلة من خلال الاعتراف بخصوصيات أفريقيا في إطار برامج طموحة تراعي الأولويات الإنمائية.

٤٥ - وأشار إلى أن تحقيق أفريقيا لهدف إعلان الألفية الخاص بتخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب أن تحقق هذه القارة معدل نمو اقتصادي قدره ٧ في المائة على أقل تقدير. وأضاف أن ذلك لن يتأتى سوى من خلال أن يتواكب مع الإصلاحات الداخلية التي تقوم بها الدول الأفريقية ذاتها قيام الدول المتقدمة بإزالة المعوقات التي تفرضها أمام دخول الصادرات الأفريقية إلى أسواقها وتمكينها من الحصول على حصة عادلة من التدفقات المالية بالإضافة إلى التوصل إلى حل لمشكلة المديونية الأجنبية التي تثقل كاهل بعض دول القارة. وختم قائلا إن برنامج عمل اللجنة الثانية خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة كبير وشاق وإن مصر على ثقة من أن اللجنة ستتمكن من تحقيق الآمال المعقودة عليها وأن ترقى بمستوى المناقشات التي ستشهدها ومحتوى القرارات التي ستصدر عنها إلى مستوى التحدي والمسؤولية.

٤٦ - **السيد نامبيار** (الهند): قال إن المناقشات التي جرت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، في مونتيري، ومؤتمر

القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ، ولو أنها كانت مثمرة وأدت إلى تحديد للولايات ولبرنامج عمل بتوافق الآراء، لم تلب توقعات الهند، خاصة فيما يتعلق بمدى التزام المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر. والواقع أن بلوغ هدف تخفيض نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، سيستلزم ٢٤ بليون دولار على الأقل سنويا. ولم يقدم المجتمع الدولي أي التزام بهذا الحجم لا في هذين المؤتمرين ولا خلال الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٤٧ - ومضى قائلا إن علينا الآن أن نمضي إلى مرحلة التنفيذ، لنترجم الالتزامات المتعهد بها إلى أعمال ملموسة، حيث أن الموعد المستهدف، وهو عام ٢٠١٥، لم يعد يبعد سوى ١٢ عاما. والتقاعس في هذه الحالة يكون غير مقبول وليس له ما يبرره.

٤٨ - وقد جرت في مؤتمر مونتيري، لأول مرة، المعالجة الشاملة للجوانب المعقدة والمختلفة لتمويل التنمية، وكان من المأمول أن تقدم البلدان المتقدمة النمو على وجه السرعة الأموال التي تعهدت بتقديمها. وقد قررت الهند من جانبها أن تلغي الديون الثنائية المستحقة لها لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وستواصل الهند الاشتراك في عملية تمويل التنمية التي ينبغي أن يشارك فيها مختلف الجهات الفاعلة، وبخاصة المؤسسية منها. وتجري حاليا مناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مؤسسات بريتون وودز حول متابعة ذلك المؤتمر. وينبغي تحديد التفاصيل الدقيقة للكيفية التي سينصبّ بها الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة على تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٤٩ - وأشار إلى أن الدول أكدت من جديد في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة عزمها على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على أساس إعمال مبادئ ريو، وخاصة مبدأ ''المسؤولية المشتركة وإن كانت متمايزة''. وترحب الهند بإدراج هدف يتصل بالإصلاح مثل قرار إنشاء صندوق التضامن العالمي، الذي يتعين وضع الصيغة النهائية لطرائق إنشائه أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، كما يجب الإسراع في اتخاذ قرارات بشأن الالتزام بالتفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن وضع نظام دولي لكفالة التقاسم المنصف للمزايا المتأتية من استخدام الموارد الجينية.

٥٠ - وأضاف أنه ينبغي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وقد أدرجت الهند مفهوم التنمية المستدامة في خططها الإنمائية. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي جهود البلدان النامية في هذا الصدد. وقد كان مؤتمر قمة جوهانسبرغ مخيبا للآمال لأن البلدان المتقدمة النمو لم تقدم تعهدات محددة ومقيدة بموعد زمني لتقديم الموارد المالية الأساسية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويتعين البدء بأسرع ما يمكن في صياغة برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بغية التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة عمل جوهانسبرغ.

٥١ - وقال إن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن المسائل الإنمائية لم تحرز تقدما يُذكر منذ الاجتماع الوزاري الذي عُقد في الدوحة. والواقع أنه إذا كان لما سُمي بجدول أعمال الدوحة الإنمائي أن يتحقق، على نحو ما أمله الكثيرون، يجب معالجة شواغل البلدان النامية المتعلقة بدخول منتجاتها وخدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة في مجال الزراعة والمنسوجات والملابس، وحرية تنقل الأشخاص، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وبمسائل تنفيذ وإعمال الأحكام الخاصة والتفضيلية. ولا يمكن أن نتوقع من البلدان النامية تقديم التزامات لا تتناسب مع معدل تنميتها، في الوقت الذي تستمر فيه

بل وتزداد، الإعانات وغيرها من التدابير الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو. كما ترى الهند أنه لا ينبغي ربط المشاكل غير المتصلة مباشرة بالتجارة، مثل مشاكل اليد العاملة والبيئة والاستثمارات، بتحرير التجارة.

٥٢ - وقد تباطأ انتعاش الاقتصاد العالمي عما كان متوقعا، وهذا قلل من فرص التجارة ومن الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وأدى بقاء المساعدة الإنمائية الرسمية دون زيادة عند حد أقصى هو ٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، إلى تقلص التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية، مما نجم عنه انخفاض معدلات نمو تلك البلدان. ومن ثم من المهم للغاية أن تتصدر ''التنمية'' جداول أعمال المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بالمسائل التجارية والنقدية والمالية. وتجدد الهند مناشدتها من أجل مشاركة البلدان النامية الكاملة في عملية اتخاذ القرارات وفي وضع المعايير الاقتصادية على النطاق العالمي. كما أن الإدارة الجيدة للشركات مسألة تستدعي التدخل العاجل من جانب المجتمع الدولي بالنظر إلى المتاعب التي شهدتها أوساط المحاسبة مؤخرا.

٥٣ - واختتم معربا عن ترحيب الهند بالمناقشة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن من شأن ذلك زيادة الدعم لتنفيذ إعلان بروكسل بشأن أقل البلدان نموا (A/CONF.191/12). كما تؤيد الهند فكرة الاضطلاع باستعراض شامل في عام ٢٠٠٤ لخطة عمل بربادوس من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب القيام بالتحضير للمؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال النقل والمرور العابر، الذي من المقرر أن يُعقد في عام ٢٠٠٣، والذي سيتيح النظر في شواغل بلدان المرور العابر النامية.

٥٤ - **السيد بريز غوتييريز** (غواتيمالا): أيَّد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن على الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الثانية، القيام بدور هام في النهوض بالتنمية. ومن ثم تعتقد غواتيمالا أن توافق آراء مونتيري وخطة العمل التي اعتُمدت مؤخرا بشأن التنمية المستدامة يجب أن يكونا مصدر إلهام لأعمال اللجنة التي ستبدأ اليوم.

٥٥ - ومضى قائلا إن أهمية هذين الاجتماعين ليست مستمدة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيهما فحسب، والتي أتاحت تكييف الآلية المؤسسية للتنمية المستدامة والتعاون، وإنما أيضا من عمليتيهما التحضيريتين اللتين نشأت عنهما ترتيبات جديدة. فقد بدأت عملية تنسيق وترابط أوضح، لا على المستويين الحكومي الدولي والحكومي فحسب، وإنما أيضا على المستوى المشترك بين المؤسسات. وينبغي أن يزداد التعاون بين المجتمع المدني والحكومات في العمل على تقليل الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

٥٦ - ومن ثم ينبغي أن تكفل اللجنة الثانية، خلال الأشهر القادمة، أن تعبِّر النتائج المحققة في مجالات اختصاصها بشكل واف عن الاتفاقات والالتزامات المعقودة في المؤتمرين الدوليين، مما يساعد الأمم المتحدة والدول الأعضاء على القيام بتنفيذ ومتابعة أفضل وبطريقة منسقة ومترابطة للالتزامات المتعهد بها في المؤتمرين، مع مراعاة أن يظل الإعلان بشأن الألفية هو الإطار المرجعي الرئيسي.

٥٧ - ويجب أن تقوم اللجنة الثانية بترشيد أعمالها، وبخاصة تبسيط وتحسين أساليب عملها، ربما عن طريق إعادة تجميع بعض بنود جدول الأعمال المرتبطة ببعضها بوضوح، وتقليل عدد التقارير التي أحيانا ما تكون رديئة النوعية، أو غير شاملة أو موجزة. فالتقارير المقدمة إلى اللجنة الثانية ينبغي أن تساعد بحق في التوصل إلى نتائج أفضل.

٥٨ - **السيد يوسوب** (ماليزيا): أشار إلى أن عام ٢٠٠٢ شهد انعقاد مؤتمري قمة رئيسيين كُرِّسا لمسألتين هامتين مرتبطتين ببعضهما جرى تناولهما من منظورين مختلفين، ولكنهما أثبتا رغبة مشتركة في الالتزام بالتعهدات المقطوعة والعمل على الوفاء التام بها.

٥٩ - وقال إن المهمة ضخمة. وعلى المجتمع الدولي النظر بتمعن فيما تستدعي الحاجة عمله، ويستجمع الإرادة السياسية اللازمة لترجمة الأفكار والمقترحات المختلفة إلى تدابير محددة، وأن يتجاوز ممارسة التنديد العقيمة التي لا طائل من ورائها. وقد سبر توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ التنفيذية جميع المسائل ذات الأولوية ونبها إلى إلحاح مشاكل الفقر والإجحاف وتدهور البيئة؛ وعلينا الآن الهمة في تنفيذ النتائج الهامة التي أسفر عنها المؤتمران.

٦٠ - ونظرا لعدم وجود متسع من الوقت، ينبغي بذل كل ما بالوسع على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم العملية الدبلوماسية العالمية، دون إغفال مخاطر الانتكاس المحتملة، التي يشهد بها العدد الكبير من الاتفاقات الدولية التي لم تنفذ أبدا. ويجب وضع هياكل تكفل مضيّ العملية قدما وعدم جمودها.

٦١ - وقد تضمَّن توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ التنفيذية مبدأ هاما هو ''المسؤولية المشتركة وإن كانت متمايزة''. ولكي ننطلق من الإرادة السياسية إلى العمل الملموس، من الضروري حشد موارد مالية جديدة وإضافية.

٦٢ - وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تظل محفلا لتحقيق المنفعة المشتركة لجميع الدول، وليس منفعة الدول الغنية والقوية فحسب. وعليها أن تُعنى بهمة بمسائل التنمية، وبخاصة بالقدرة التشغيلية. ويجب أن تدلل على أن بوسعها كفالة التنسيق الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي وكفالة تأثير مداولاتها وقراراتها على القرارات المتخذة في كل مكان.

وقد وفَّر هذان الصكان المشار إليهما منطلقا جديدا لتدعيم الشراكات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، حيث أن القضاء على الفقر وحفظ بيئة الأرض يستلزمان مسؤولية جماعية وجهدا دائبا من جميع أصحاب المصلحة.

٦٣ - ورأى أنه ينبغي معالجة أزمة التنمية وأزمة البيئة معا نظرا لضيق الوقت. وينبغي أن تكون الحلول لصالح الجميع وليس لصالح مجموعات معينة من البلدان. وعلى البلدان النامية إصلاح سياساتها واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة مناخ موات لها. ولأسباب واضحة، لا يمكن لهذه البلدان أن تقبل مبدأ ''التلويث أولا، ثم المعالجة'' الذي تطبقه البلدان المتقدمة النمو. إذ ينبغي الالتزام بالسبيل إلى التنمية المستدامة منذ المرحلة الأولى والمرحلة المفاهيمية لعملية التنمية.

٦٤ - ومضى قائلا إن العلاقات بين الشمال والجنوب لا تزال غير متوازنة؛ ويستلزم إصلاح ذلك الاختلال شراكة متآزرة حقا، مما يستلزم بدوره زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير موارد جديدة وإضافية، وتهيئة بيئة تمويلية دولية مواتية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، خاصة في مجال الموارد البشرية، وتطوير الهياكل الأساسية المادية في البلدان النامية. ولا تقتضي التنمية المستدامة الإدارة الجيدة للشؤون الدولية والوطنية فحسب، وإنما أيضا إعادة تشكيل متناسقة للعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٦٥ - وإن التجارة شرط أساسي للتنمية المستدامة. ويرى كثير من البلدان النامية نظام التجارة المتعدد الأطراف مخيبا للآمال لأنه كثيرا ما يكون ضد مصلحتها. فالتجارة الدولية ليست لعبة صفر. ومن شأن تدعيم نظام التجارة المتعدد الأطراف أن يخدم مصلحة جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية. وحيث يزداد تحوّل العالم إلى العولمة، ينبغي عمل

المزيد من أجل كفالة الإدماج الحقيقي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وتحقيقا لذلك يجب فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتجاتها، وخفض تعريفات الذروة والتعريفات التصاعدية. ويجب الوفاء دون إبطاء بالالتزامات المتعهد بها في بروكسل (A/CONF.191/12) وفي الدوحة بشأن إتاحة دخول المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم ودون شروط.

٦٦ - وقال إن السياسات الهيكلية يجب أن تفضي إلى تخفيض الحواجز الجمركية والتخلي عن الإعانات في دول الشمال، إذ أنها أدت إلى تشويه شروط التجارة مع بلدان الجنوب. فالتجارة العالمية ينبغي أن تكون وسيلة لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - وإن إرادة تحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، مثلها مثل نتائج مؤتمرات القمة الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة، تستلزم تجدُّد روح التعاون الدولي. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بشدة بتعددية الأطراف بحيث تعمل بنجاح. وعلى بلدان الشمال والجنوب التخلص من الانقسام بين الشمال والجنوب الذي يستقطب علاقاتهما. فمع الاتجاه إلى العولمة، أصبحت إقامة شراكات جديدة بين الشمال والجنوب وبين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ذات أهمية جوهرية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.